



الإئتلاف اللبناني الفلسطيني لحق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان

لتطوير صيغة البيان الوزاري بما يؤكد التزام الحكومة بتحسين الاوضاع المعيشية والانسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان الى حين العودة

يوجه الائتلاف اللبناني الفلسطيني لحق العمل المذكرة التالية الى كل من:

دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري

دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد الدين الحريري

اولاً، يود الائتلاف اللبناني الفلسطيني لحملة حق العمل ان يهنئ الشعب اللبناني على تشكيل الحكومة اللبنانية على امل ان ينعم لبنان بالامن والاستقرار، الى انه يسجل تحفظه على تجاهل البيان الوزاري التزامه لجهة تحسين اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، كما ويدعو الائتلاف السلطات والرأي العام اللبنانيين الى اعادة النظر في صيغة البيان الوزاري الذي اعلن عنه في تاريخ 27 ديسمبر/كانون الاول 2016.

يشيد الائتلاف بالمساهمات الكثيرة والمستمرة للاجئين الفلسطينيين في الاقتصاد اللبناني، اذ يشكلون جزء من الطاقات البشرية والاقتصادية العاملة في لبنان، ويعمل غالبيتهم في قطاع العمل غير النظامي. من جهة أخرى نود التشديد على أن نيل اللاجئين الفلسطينيين لحقوقهم لا ولن تؤدي إلى التوطين المرفوض أصلاً من الفلسطينيين قبل اللبنانيين، بل وعلى العكس من ذلك، فإن تحسّن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية يساهم في تمكينهم وتعزيز صمودهم في التمسك بحقهم في العودة إلى أرضهم وفي إصرارهم على تطبيق القرار 194.

لذلك، فان عدم اشارة البيان الوزاري الى الحقوق الانسانية وحصر التعاطي في زاوية امنية يبعث برسالة الى الشعب الفلسطيني بان الدولة اللبنانية تعتبر نفسها غير مسؤولة عن معالجة وحل القضايا الإنسانية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات ما يعيد العلاقات الفلسطينية اللبنانية الايجابية والآخذة بالتحسن

والتطور خطوات الى الخلف. وبالتالي فمن شأن خطوة كهذه ان تزيد من حالة تهميش الفلسطينيين الذين لطالما عملوا وجهودا من اجل تنظيم علاقاتهم بالدولة اللبنانية. ان التعاطي مع الشأن الفلسطيني كشأن امني يسيئ الى المخيمات والمحاولات الفلسطينية لايجاد صيغة حوار مشتركة مع جهات لبنانية لحل جميع الاشكالات في العلاقات وابعاد اللاجئين الفلسطينيين والمخيمات الفلسطينية عن كل الصراعات التي بإمكانها ان ترهق الوجود الفلسطيني في لبنان.

وبحسب ما ورد في البيان الوزاري حول اللاجئين الفلسطينيين النص الآتي: **“إننا نؤكد على التزام الحكومة بأحكام الدستور لجهة رفض مبدأ توطين اللاجئين وخصوصاً الفلسطينيين ونتمسك بحقهم بالعودة إلى ديارهم. وإلى أن يتم ذلك، على الدول والمنظمات الدولية الاضطلاع بكامل مسؤولياتها والمساهمة بشكل دائم وغير متقطع” بتمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين واستكمال تمويل إعادة إعمار مخيم نهر البارد. إن لبنان الرسمي يؤكد على تعزيز الحوار اللبناني- الفلسطيني، لتجنب المخيمات ما يحصل فيها من توترات واستخدام للسلاح الذي لا يخدم قضيته وهو ما لا يقبله اللبنانيون شعباً وحكومة.”**

ان تجاهل الواضح في النص اعلاه الوارد في البيان الوزاري للحكومة يزيد من مشاعر القلق لدى الفلسطينيين لجهة تجاهل الدولة اللبنانية لالتزاماتها تجاههم، لأن المدخل لتحسين الحالة الفلسطينية والمخيمات يجب ان يكون من البوابة الاقتصادية والاجتماعية في اطار تعزيز موقف جميع الفلسطينيين المتمسكين بحقهم في العودة والذي يمكن ان تتم ترجمته الفعلية بالاستجابة لمطالب اللاجئين.

وعليه، يدعو الائتلاف اللبناني الفلسطيني لعمل اللاجئين الفلسطيني السلطات اللبنانية المختصة بـ:

تطوير الصيغة الواردة في البيان الوزاري وبما يؤكد التزام الدولة اللبنانية بتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين والعمل على اصدار المراسيم التطبيقية للتعديلات القانونية اللذين اصدرهما مجلس النواب اللبناني عام 2010 والمتعلقين بحق العمل للاجراء والضمان الاجتماعي حيث لايجوز ان يبقى اللاجئ الفلسطيني المقيم في لبنان محروم من ابسط حقوقه الانسانية وهو يعيش بين اشقاؤه اللبنانيين، كما ويطالب الائتلاف بالمزيد من التعاون والتنسيق بين ابناء شعبنا الفلسطيني واللبناني من اجل معالجة وحل قضية الحقوق الانسانية والمدنية.

انسجاما والتزاما بسياسات البيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة منذ سنة 2005 بتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان وللايفاء بالتزامات لبنان الدولية تجاه الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات التي وقعت عليها الدولة اللبنانية التي تتضمن شروطا إحترام حقوق الإنسان.

الإئتلاف اللبناني الفلسطيني لحملة حق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان

بيروت في 29 ديسمبر/كانون اول 2016